مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية

سياسة الإفصاح عن المعلومات الأساسية

مقدمة

تمثل المعلومات الأساسية مرتكزاً مهماً لمعرفة حجم نشاط أي مؤسسة أهلية ومدى تأثيره على المستفيدين وإسهامها بهذا النشاط في الدفع قدماً بالتنمية الاجتماعية في نطاق نشاطها، وتأتي هذه السياسة لتحديد العناصر والمعلومات الجوهرية والأساسية التي تلتزم مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية بالإفصاح عنها بانتظام لاطلاع المسؤولين والمهتمين والمستفيدين.

اولاً: الأفصاح

الإفصاح عن المعلومات الأساسية هو التأكد أن مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية تلتزم بالافصاح عن جميع الأمور الجوهرية بدقة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الوضع الإداري والتنظيمي والمالي للمؤسسة والأداء والحوكمة وتوقيت الافصاح عنها.

ثانياً: الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

تُعَرَّف المعلومات الجوهرية على أنها "أية معلومات تتعلق بأوضاع وأنشطة المؤسسة ومستوى أدائها والمعلومات التي يتوقع أن تؤدي إلى رسم تصور محدد وجوهري عن أوضاع مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية." لذلك يجب نشر كافة المعلومات الجوهرية المماثلة على نطاق واسع وفي حينها وبما يتوافق مع الأنظمة والقوانين .

ثالثاً: الإفصاح عن المعلومات المالية

يعتمد مجلس الأمناء القوائم والتقارير المالية الأولية والسنوية لمؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية وأن يوقع عليها أمين عام المؤسسة والمدير التنفيذي ومحاسب المؤسسة، وذلك قبل نشرها وتوزيعها على أعضاء المجلس وتزويد من يلزم بها. ويجب أن تقدم القوائم المالية الأولية والسنوية وتقرير مجلس الأمناء إلى الجهة المعنية بحوكمة الأوضاع المالية للمؤسسة فور اعتمادها من سمو رئيس مجلس الأمناء.

رابعاً: الإفصاح عبر الموقع الإلكتروني ووسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي

تعطي مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية أهمية خاصة لموقعها الإلكتروني وتحديثه بصفة مستمرة باعتباره من أهم النوافذ ووسائل التواصل مع كافة أفراد الجمهور، حيث يتم تطويره وتحديثه – بصفة مستمرة – من قبل أمانة مجلس مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية ويتم التحقق من المعلومات ومراجعتها – قبل نشرها على الموقع – من قبل أمين المجلس، وذلك لضمان توافق هذه المعلومات ومحتوياتها مع المتطلبات النظامية للإفصاح ولتجنب المؤسسة أي مخالفات قد تحدث نتيجة لنشر معلومات لا ينبغي نشرها حسب أنظمة ولوائح الوزارة.

وتقوم أمانة مجلس الأمناء بمراجعة كافة الافصاحات والأخبار الصحفية والإعلانات – قبل نشرها – بما في ذلك الدوريات والنشرات والمواد الإعلامية التي تصدرها المؤسسة وما ينشر على الصحف ومواقع التواصل الاجتماعي للتأكد من توافقها مع الأنظمة والقوانين لنظام المؤسسات الأهلية في الوزارة، وذلك لتجنيب المؤسسة أي مخالفات قد تحدث نتيجة لذلك. وعلى مسؤولي المؤسسة مراعاة ماورد بهذه السياسة لتجنيب المؤسسة أي مخالفات بهذا الخصوص.

خامساً: الافصاحات المتعلقة بالحوكمة

تقوم مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية بالإفصاح عن سياسات الحوكمة واجراءاتها والوثائق المتعلقة بها من خلال نشرها على موقع المؤسسة الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى حسب سياسة المؤسسة بما في ذلك ما يلي:

- النظام الأساسي للمؤسسة
- دليل الحوكمة والوثائق الأخرى ذات العلاقة.
- التقرير السنوي لمجلس الأمناء
- القوائم المالية الأولية (ربع السنوية) والحسابات السنوية الختامية.
- تقرير لجان المراجعة السنوي -إن وجد.-
- تقرير الحوكمة والالتزام السنوي -إن وجد-.
- محاضر مجلس الأمناء ومداولاتها.
- كافة الإعلانات والأخبار ا لخاصة بالمؤسسة
- أي تقارير أو وثائق أخرى تراها المؤسسة معززة لعملية الإفصاح والشفافية وبما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين.

سادساً: الإفصاح المتعلق بسياسات المسؤولية الاجتماعية

تقوم مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية بالإفصاح عن مساهماتها وسياساتها في مجال المسؤولية الاجتماعية والإجراءات الخاصة بالعاملين والمجتمع مرة واحدة في سنة على الأقل في التقرير السنوي لمجلس الأمناء وحسب نشاط المؤسسة، وموقع المؤسسة الإلكتروني، ووسائل الاتصال الأخرى التي تقرها أمانة المجلس عن المسؤولية الاجتماعية.

سابعاً: إفصاحات مجلس الأمناء

ينظم مجلس الأمناء عمليات الإفصاح الخاصة بكل عضو من أعضائه، مع مراعاة وضع سجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الأمناء وتحديثه دوريا.

ثامناً: الإفصاح للجهات الرقابية

على مجلس الأمناء إبلاغ مكتب التنمية الاجتماعية والإعلان على موقع المؤسسة فوراً (وحسب ما يقتضيه الحال) بجميع المتطلبات النظامية المحددة في الأنظمة والقوانين مثل:

- أي تغيرات في هيكلة مجلس الأمناء (استقالة أو تعيين أو تصنيف).
- أي تغييرات في هيكلة لجان المؤسسة.
- أي تغييرات في الإدارة التنفيذية بما في ذلك المدير التنفيذي وأمين الصندوق.

وتلتزم مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية بالإفصاح عن جميع المعلومات المطلوبة بموجب لائحة هذه السياسة.

حدود الإفصاح:

لا يجوز لأعضاء مجلس الأمناء أن يفشوا شيئاً من أسرار المؤسسة. ولا يجوز لهم استغلال ما يعلمون به بحكم عضويتهم في تحقيق مصلحة لهم أو لأحد أقاربهم أو للغير؛ وإلا وجب عزلهم ومطالبتهم بالتعويض.

نشر أخبار المؤسسة ونشاطاتها بصفة دورية على موقع المؤسسة الإلكتروني وأي وسيلة نشر أخرى تراها مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية مناسبة للوصول لأكبر عدد من المستفيدين.

تاسعاً: المتحدث الرسمي باسم مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية

إن الأمين العام للمؤسسة هو المتحدث الرسمي باسم المؤسسة أمام كافة وسائل الإعلام ومع جمهور ومجتمع المستفيدين. كما يحق له من وقت لآخر تعيين شخص أو أشخاص آخرين من داخل المؤسسة للتحدث بالنيابة عن مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية أو الرد على استفسارات معينة

متى ما لزم الأمر ودعت الضرورة لذلك. ولا يجوز لأي شخص آخر عدا رئيس مجلس الأمناء أو الأمين العام أو المكلفين من قبله الإدلاء بأي تصريحات علنية حول ما يلي:

- استراتيجيات وخطط مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية
- عمليات وأنشطة مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية
- الأداء المالي (الحالي والمستقبلي) والاحتياجات المالية بصفة عامة.
- التقاضي والدعاوى.
- استثمارات مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية.

وعلى أعضاء مجلس الأمناء وجميع موظفي مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية غير المصرح لهم بالحديث باسم المؤسسة تحويل كافة الطلبات الواردة من المهتمين ووسائل الإعلام المختلفة للشخص المصرح له بالحديث نيابة عن المؤسسة.

عاشراً: مراجعة سياسة الإفصاح عن المعلومات الأساسية

يقوم مجلس الأمناء بمراجعة سياسة الإفصاح عن المعلومات الأساسية بصفة دورية وكلما دعت الضرورة وذلك لضمان تماشيها مع القواعد والأنظمة وأنها مستوفية لمتطلبات أصحاب المصالح المختلفة.